المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين/ الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1440 (18 دجنبر 2018)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الأول

" السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي"

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الهامة في موضوع ***"السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي"***، وهو موضوع من الأهمية بمكان بالنظر للارتباط القائم بين السلم الاجتماعي وبين التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

ذلك أن تحقق السلم الاجتماعي يعد عاملا ضروريا لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، كما أنه يعد رافعة أساسية لتحقيق التنمية والازدهار، بفضل تظافر الجهود في خدمة المجتمع والوطن. وقد كرس دستور المملكة هذا التوجه من خلال التنصيص في تصديره على مواصلة ***"إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة"***.

وانطلاقا من هذه المبادئ الأساسية، فإن تحقيق السلم الاجتماعي رهين بتجميع جملة من العوامل السياسية والحقوقية والثقافية والقيمية...إلخ. ومن ثم فهو مسؤولية جماعية، وليس مسؤولية الحكومة بمفردها:

- ✓ **فهو مسؤولية الحكومة**، من خلال التزامها بنهج سياسة اجتماعية عادلة تدمج مختلف شرائح المجتمع، وكفيلة بضمان العيش الكريم للمواطن؛
- ✓ **وهو مسؤولية مؤسسات الوساطة**، من أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية ومدنية وجمعوية، من خلال أدوارها في التأطير والتوعية، وإسهامها في استقرار المقاولة وتحسين المناخ الاجتماعي، ومن ثم تحسين جاذبية بلادنا لجلب الاستثمار المنتج والموفر لفرص الشغل؛
- ✓ **وهو أيضا مسؤولية المقاولة**، من خلال الوفاء بواجباتها الاجتماعية تجاه الأجراء، والتزامها بحماية الحريات النقابية.
- ✓ **وهو أخيرا مسؤولية المواطن**، من خلال حرصه على ممارسة حقوقه، ووعيه بالتزاماته وواجباته تجاه المجتمع.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا تخفى عليكم الأهمية القصوى التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للسلم الاجتماعي كرافعة أساسية للتنمية التي تنشدها بلادنا، حيث سبق أن دعا جلالته ***إلى "بلورة ميثاق اجتماعي جديد، قائم على تعاقدات كبرى كفيلة بتوفير***

المناخ السليم، لكسب رهان تحديث الاقتصاد، والرفع من تنافسيته، وتحفيز الاستثمار المنتج، والانخراط الجماعي في مجهود التنمية، وتسريع وتيرتها بغية تحقيق التوزيع العادل لثمارها، في نطاق الإنصاف الاجتماعي، والتضامن الوطني"، كما دعا جلالته بمناسبة الذكرى 19 لتربع جلالته على عرش أسلافه الميامين إلى ***"الإسراع في إنجاح الحوار الاجتماعي، بدعوة مختلف الفرقاء الاجتماعيين إلى استحضار المصلحة العليا، والتحلي بروح المسؤولية والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، بما يضمن تنافسية المقاولة، ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة بالقطاعين العام والخاص".***

وفي ضوء التوجيهات الملكية السامية، تعتمد الحكومة بخصوص العلاقة بين السلم الاجتماعي والإقلاع الاقتصادي مقاربة تتوخى تحقيق التوازن بين الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، من جهة، وبين تبني سياسة اجتماعية تحفظ مقومات السلم الاجتماعي واستقرار الأوضاع الاجتماعية، عبر تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية وتعزيز التضامن، والتركيز على دعم الفئات الفقيرة والهشة، والتوزيع العادل للثروات المترتبة عن النمو على كافة الشرائح وعلى مجموع التراب الوطني، من جهة أخرى.

فالاستثمار في السلم الاجتماعي لا يجب أن يكون على حساب الإقلاع الاقتصادي، كما أن الحفاظ على التوازنات الاقتصادية وتحفيز الإقلاع الاقتصادي لا يجب أن يتم على حساب المقومات الأساسية للسلم الاجتماعي، المتمثلة في حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

وللإجابة على تساؤلاتكم، سأتطرق فيما يلي للتدابير المتخذة من قبل الحكومة لإرساء مقومات السلم الاجتماعي كرافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي، وذلك من خلال محورين أساسين:

- ✓ **تعزيز السياسات الاجتماعية؛**
- ✓ **تحسين المناخ الاجتماعي.**

أولا-تعزيز السياسات الاجتماعية

تهدف السياسة الاجتماعية للحكومة إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، ومحاربة التفاوتات الاجتماعية والمجالية بهدف تمكين المواطنات والمواطنين من الاستفادة من ثمار التنمية بشكل عادل ومتوازن، وذلك عبر جملة من التدابير والإجراءات.

1. الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين بالموازاة مع مواصلة إصلاح صندوق المقاصة

من المعلوم أن إصلاح نظام المقاصة يعد إصلاحا هيكليا اقتضته الحاجة لتوجيه الدعم إلى الفئات المستحقة، وكذا توجيه الموارد المالية العمومية إلى دعم الاستثمار والبرامج الاجتماعية الكفيلة بخلق فرص الشغل وتحسين المستوى المعيشي للمواطنات والمواطنين.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة تواصل هذا الإصلاح الهام برفع الدعم على باقي المواد الأساسية المعنية، لا يمكن أن يتم إلا بعد توفير الأرضية المناسبة لاستهداف ناجع وفعال للفئات المستحقة لمختلف البرامج الاجتماعية. وفي هذا الإطار، فقد تم تخصيص اعتمادات مهمة لهذا الصندوق، بلغت برسم ميزانية سنة 2019 ما مجموعه **17,6 مليار درهم**، لدعم اسعار المواد الاستهلاكية من الغاز بوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، وذلك حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين.

2. تحسين سبل ولوج المواطنات والمواطنين إلى الشغل

إن التصدي للبطالة يشكل هاجسا حقيقيا بالنسبة للحكومة بفعل استمرار معدلاتها رغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي وبالرغم من كل المجهودات المبذولة وتنوع البرامج الموجهة لتحفيز التشغيل.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله، الذي ما فتئ يولي هذا الموضوع عنايته الخاصة، اتخذت الحكومة تدابير ذات الأولوية المنصوص عليها في إطار البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، والذي كان موضوع الميثاق الموقع بتاريخ 27 أبريل 2018 بين القطاعات الحكومية المعنية والاتحاد العام لمقاولات المغرب وجمعية جهات المغرب. والذي يقوم على خمس رافعات أساسية:

- دعم خلق فرص الشغل من خلال الاستغلال الأمثل لفرص الشغل التي تتيحها الاستراتيجيات القطاعية؛
- ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل من أجل تحقيق إدماج اجتماعي-مهني أفضل؛
- تحسين البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة بغية جعلها أكثر فعالية واستجابة لانتظارات الشباب؛

- تحسين العلاقات وظروف العمل عبر تعزيز الحوار الاجتماعي؛
- دعم البعد الجهوي في التشغيل وفقا للاختصاصات الجديدة للجهة.

ومع التأكيد أن الحكومة تواصل تحسين أداء البرامج النشيطة للتشغيل، فلا بأس من التذكير بالحصيلة التي حققتها هذه البرامج منذ انطلاقها، والتي تمثلت فيما يلي:

- مكن **برنامج إدماج**، من إدماج **600 756** مستفيد(ة)؛
- استفاد حوالي **000 8** أجير(ة) من مزايا **برنامج تحفيز**؛
- مكن **برنامج تأهيل** من استفادة **800 185** أجير(ة)؛
- مكن **برنامج التشغيل الذاتي** من إدماج **800 39** مستفيد(ة).

3.مواصلة تنفيذ البرامج الهادفة إلى تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية

في إطار سياستها الاجتماعية الرامية إلى محاربة الفقر والهشاشة وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي، تنفذ الحكومة البرامج الاجتماعية الكفيلة بمحاربة التفاوتات الاجتماعية والمجالية لتمكين المواطنات والمواطنين من الاستفادة من ثمار التنمية بشكل عادل ومتوازن.

ومن أهم هذه البرامج:

✓ **مواصلة توطيد مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، من خلال دعم المرحلة الثالثة لهذه المبادرة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في شهر شتنبر الماضي. وللإشارة فقد استفادت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقتها من غلاف مالي قدره 10 مليار درهم بالنسبة للمرحلة الأولى (2005-2010)، و17 مليار درهم بالنسبة للمرحلة الثانية (2011-2017).

هذا، وستستفيد المرحلة الثالثة (2019-2023) من غلاف مالي قدره 18 مليار درهم ستخصص لتمويل البرامج التالية.

- برنامج تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية؛
- برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشة؛
- برنامج تحسين الدخل، والإدماج الاقتصادي للشباب؛
- برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

وجدير بالذكر أن تمويل هذه المرحلة الثالثة سيتم بنسبة 60% في إطار الميزانية العامة، و 30% من طرف الجماعات الترابية، و10% المتبقية من طرف التعاون الدولي.

✓ **مواصلة تنفيذ برنامج تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي على مدى 7 سنوات (2017-2023)، وهو البرنامج الذي تقدر تكلفته الإجمالية ب 50 مليار درهم ستوجه لمشاريع فك العزلة وتحسين الربط بالشبكة الطرقية وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وتعميم الكهربة القروية وتحسين عرض الخدمات العلاجية والتعليم.**

وسيبلغ الغلاف المالي المخصص للتدخلات المتوقعة في إطار هذا البرنامج، برسم سنة 2019، ما قدره 7,41 مليار درهم موزعا بين مساهمات مختلف الشركاء (3.018 مليون درهم للمجالس الجهوية، 1.500 مليون درهم بالنسبة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، 1.920 مليون درهم للوزارات المعنية، 582 مليون درهم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية و409 مليون درهم للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب).

✓ **مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية "راميد"**، حيث ارتفع العدد الإجمالي للمستفيدين في هذا النظام إلى **7,4 مليون** مستفيد(ة) إلى حدود متم يناير 2018 (ما يمثل **3,18 مليون أسرة**)، مع إطلاق عملية إصلاح هذا النظام على المستوى المؤسساتي والحكامة والاستدامة والاستهداف.

✓ **مواصلة دعم برنامج "تيسير" لمحاربة الهدر المدرسي**، إذ بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج حوالي **448 000** أسرة خلال الموسم الدراسي الحالي (2018-2019)، **أي حوالي 742 000 تلميذ(ة)، مع العمل على تطوير هذا البرنامج من خلال** مراجعة آلية الاستهداف، لتعميم هذا البرنامج على تلاميذ السلك الابتدائي بالمجال القروي وتلاميذ السلك الإعدادي بالمجالين القروي والحضري.

وللإشارة، فقد تم رصد مبلغ **2,17 مليار درهم** لهذا البرنامج في ميزانية 2019، أي **بزيادة 1,5 مليار درهم** عن السنة الماضية.

✓ رفع عدد المستفيدات من **الدعم المباشر للأرامل** الحاضنات لأطفالهن اليتامى إلى **أزيد من 984 87 أرملة**، أي ما يمثل **000 155 يتيم(ة)**، إلى حدود أكتوبر 2018؛

✓ **توسيع لائحة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل العائلي** عبر إدراج فئات جديدة، إضافة إلى الأولاد مستحقي النفقة بعد انحلال ميثاق الزوجية وثبوت عوز الأم *(مستحقو النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم، مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم، مستحقو النفقة من الأولاد الخاضعين للكفالة، الزوجة المعوزة المستحقة للنفقة)*.

وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من الصندوق المذكور، منذ انطلاقته سنة 2010، وإلى متم شهر غشت 2018، ما مجموعه **21 830 مستفيدة**، بغلاف مالي إجمالي قدره **220,74 مليون درهم.**

✓ **تنفيذ برنامج التعويض عن فقدان الشغل**، الذي بلغ عدد المستفيدين منه من انطلاقه سنة 2015 **ما مجموعه 000 38 شخص.** وسيتم مراجعة هذا النظام بهدف تبسيطه وتوسيع دائرة المستفيدين منه؛

✓ **برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة**، الذي يتم تمويله من خلال صندوق التماسك الاجتماعي، حيث تم رصد غلاف مالي يقدر **ب261 مليون درهم** في الفترة ما بين 2015-2017.

4.تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين

لقد نفذت الحكومة مجموعة من البرامج والسياسات العمومية للنهوض بحقوق الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، بهدف تقوية الروابط الاجتماعية بين الأفراد والمجتمع وترسيخ قيم التضامن والتماسك الاجتماعيين، من خلال سياسات عمومية مندمجة ووقائية:

أ- الخطة الحكومية للمساواة 1 و2

بتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في مرحلتها الثانية "إكرام 2"، من خلال ترصيد التراكمات الإيجابية التي حققها تنفيذ المرحلة الأولى "إكرام 1"، التي مكنت من تحقيق نتائج ذات أثر إيجابي، لا سيما فيما يخص التحسيس والتكفل بالنساء ضحايا العنف، وكذا تطوير الإطار القانوني، الذي تمخض عنه قانون العنف ضد النساء، فضلا عن تنفيذ برامج اجتماعية ذات أثر مباشر على واقع عيش النساء والفتيات في مجالات التعليم والصحة والولوج إلى البنيات التحتية.

ب-السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة (2015-2025)

- **تضع الحكومة منظومة مندمجة لحماية الطفولة والنهوض بأوضاعها**، وفق مقاربات جديدة تتضمن العناصر التالية:
  - ترسانة فعالة ومتكاملة تتضمن الإجراءات والأنشطة التي من شأنها منع كل أشكال العنف والاعتداء والإهمال والاستغلال والوقاية منها ومعالجتها؛
  - تحديد واضح لكيفية تضافر الجهود وآليات التنسيق الإجرائية؛
  - تحسين الولوج والتغطية الترابية لمنظومة الخدمات والتدخلات، ومعايرتها، وتحسين أثرها؛
  - تعزيز عمل الفاعلين في إطار شبكة منظمة تمكن من عقلنة وترشيد الموارد.
- **إعداد مشروع برنامج "مدن بدون أطفال شوارع"**، يرتكز على دعم وتعميم خدمات الاسعاف الاجتماعي المتنقل، ودعم البنيات التحتية المستقبلة للأطفال في وضعية الشارع، وتجويد الخدمات الاجتماعية المتنقلة، وكذا تعزيز الجانب التحسيسي والوقائي، للحد من هذه الظاهرة من مصادرها؛
- **العمل على إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة**، في شكل آليات للتنسيق المحلي وطرق الإشعار والتبليغ لرصد حالات العنف والخطر التي

يتعرض لها الأطفال، وسلة خدمات قرب وقائية وحمائية ملموسة لفائدة الأطفال المحتاجين للحماية.

ت- السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

تروم ضمان الحماية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، وتحقيق المساواة في حصولهم على الحقوق والموارد والولوج إلى مختلف الخدمات ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية، لا سيما من خلال التدابير التالية:

- **الشروع في تنفيذ برنامج "مدن ولوجة"**، من خلال إطلاق مشاريع لتهيئة الجماعات الترابية بالولوجيات بناء على دراسات تشخيصية وتصميمات ملائمة للاحتياجات؛
- **وضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة للأشخاص في وضعية إعاقة**، استنادا إلى نتائج دراسة الجدوى ستنجز قريبا لتحديد المكونات المختلفة لهذا النظام، والفئة المستهدفة منه، وشروط ومسطرة الاستفادة، بالإضافة إلى تحديد الفاعلين الأساسيين المعنيين بتدبير هذا النظام؛
- **تنظيم أول مباراة مشتركة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة** لولوج درجة متصرف من الدرجة الثالثة، والمقرر إجراؤها، يوم الأحد 23 دجنبر 2018، للتباري حول 50 منصبا، موزعة على 17 قطاعا وزاريا.

ث-تعزيز منظومة المساعدة الاجتماعية ودعم الفئات الهشة

ولا سيما من خلال:

- **إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية لمواصلة الاضطلاع بدورها** المحوري في مجال المساعدة الاجتماعية والتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة. ويروم الإصلاح تجويد عمل هذه المؤسسات وتطوير أدائها الوظيفي وتأمين استمرارية خدماتها من خلال:
  - صدور نص قانوني جديد يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية *(القانون رقم 65.15، المنشور بالجريدة الرسمية تحت عدد6667 بتاريخ 23 أبريل 2018)*، بهدف توسيع مفهوم التكفل بالغير وتحسين شروط استقبال وإيواء الأشخاص في وضعية صعبة أو هشاشة؛
  - تأهيل البنيات التحتية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية وتنمية كفاءات مواردها البشرية؛
  - ضمان الدعم المالي للمؤسسات من خلال منح التسيير والتجهيز؛
  - تقوية قدرات الجمعيات المشرفة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
  - إحداث مراكز اجتماعية جديدة بشراكة مع الجماعات الترابية.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات المرخصة 1128 مؤسسة بطاقة استيعابية تصل إلى 100296 مستفيدة ومستفيد، موزعة على مختلف جهات المملكة.

5. إرساء وتنزيل إصلاح متكامل لمنظومة الحماية الاجتماعية

إن إرساء نظام جديد للحماية الاجتماعية بديل لشبكات الحماية الحالية، التي تتميز بتعددها وارتفاع كلفتها ومحدودية فعاليتها، يشكل تحديا أساسيا لا محيد عنه لبناء نموذج تنموي جديد ضامن للسلم والتماسك الاجتماعيين، وكفيل باستفادة مختلف الشرائح الاجتماعية من ثمار التنمية.

ويبقى التحدي الرئيسي أمام هذا الورش، هو توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية، والوقاية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية لمجتمع مغربي يمر بمرحلة انتقالية، إضافة إلى تحسين الخدمات الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة والهشة، وهو ما يطرح إشكالية التمويل كتحد أساسي ينبني عليه نجاح واستدامة منظومة الحماية الاجتماعية وتوجهاتها المستقبلية.

ومن أجل تحقيق هذا المنظور، بلورت الحكومة تصورا شاملا لتحسين منظومة الحماية الاجتماعية، لجعلها شاملة ومندمجة كفيلة بتحقيق التقائية وتكامل مختلف مكونات هذه المنظومة وضمان استفادة مختلف شرائح المجتمع من الخدمات التي توفرها.

وفي هذا الإطار، نظمت المناظرة الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية وستشكل مخرجاتها، أساسا لوضع خارطة طريق لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية في المملكة لتحقيق الأهداف التالية:

- توسيع التغطية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من العجز والهشاشة نتيجة لخصوصياتها الديمغرافية ووضعها الاجتماعي والاقتصادي؛
- تحسين حكامة وقيادة منظومة الحماية الاجتماعية؛
- تعزيز العرض الصحي؛
- تعزيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتحسين الدعم الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ضمان استدامة النظام بالنظر لحجم احتياجات وتطلعات المواطنين، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، وكذا الإكراهات المالية والمؤسساتية والجغرافية وغيرها.

ووضعت الحكومة خارطة الطريق لإصلاح وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية من خلال خطة عمل متكاملة تتضمن جملة من التدابير والإجراءات الدقيقة والقابلة للتنفيذ من الناحية العملية، والتي ستنفذ تدريجيا.

وكما سبق لي أن أكدت في مناسبات سابقة، فإن الحكومة شرعت في تطوير حكامة هذا الدعم ومردوديته من **خلال مشروع إرساء نظام فعال لرصد الفئات الفقيرة والهشة** بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية.

ويقوم **هذا الورش على إحداث سجل اجتماعي موحد،** يعد بمثابة قاعدة تضم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمسجلين بما يمكن من تحديد الأشخاص المؤهلين للاستفادة من البرامج الاجتماعية، كما يهدف إلى تحقيق الاندماج والتكامل بين البرامج المتعددة والانسجام العام لمنظومة الحماية الاجتماعية، بما يضمن الاستجابة بفعالية وبشكل منتظم لحاجيات الفئات في وضعية هشاشة؛

وفي هذا الإطار، أعدت الحكومة مشروع قانون يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، في أفق إحالته على البرلمان في الأسابيع المقبلة.

ثانيا-تحسين المناخ الاجتماعي في محيط العمل في القطاعين العام والخاص

لا شك أن تحسين المناخ الاجتماعي بين الفرقاء الاجتماعيين يعد عاملا أساسيا في إقرار السلم الاجتماعي وضمان استقرار العلاقة المهنية وحماية الحقوق الاساسية في العمل، من جهة، وتحسين مناخ الاعمال وبالتالي في تعزيز تنافسية المقاولة المغربية، من جهة أخرى.

1.تحسين علاقات الشغل

تولي الحكومة، اهتماما بالغا لفرض احترام تطبيق مقتضيات تشريع الشغل، والحد من ارتفاع عدد النزاعات، وبالتالي الحفاظ على السلم الاجتماعي بالوحدات الإنتاجية، بحيث يقوم جهاز تفتيش الشغل في إطار المهمة الرقابية، بالتحقق من مدى تقيد هذه الوحدات الانتاجية بالمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، وكذا اتخاذ الإجراءات الضرورية تجاه المقاولات المخالفة لتلك المقتضيات القانونية.

وفي هذا الصدد، تمكن أعوان تفتيش الشغل برسم التسعة أشهر الأولى من سنة 2018، **في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لتفتيش الشغل الذي تم إعداده وفق مقاربة تشاركية**، من إنجاز حوالي 25822 زيارة مراقبة، أسفرت عن توجيه 576988 ملاحظة للمشغلين المخالفين لمقتضيات التشريع الاجتماعي، وتم تحرير 201 محضرا بالمخالفات والجنح ضد المشغلين المخالفين للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، تضمنت 4512 مخالفة و330 جنحة.

بالإضافة الى الدور الرقابي الذي يضطلع به أعوان تفتيش الشغل في السهر على تطبيق تشريع الشغل من خلال زيارات المراقبة المنجزة من طرفهم، يساهم هؤلاء عبر تدخلاتهم الاستباقية والوقائية والتصالحية في الحد من اندلاع نزاعات الشغل، حيث تمكنوا خلال نفس الفترة المرجعية من معالجة 39165 نزاعا فرديا مقابل معالجة 43471 نزاعا فرديا خلال نفس الفترة من سنة 2017، أي بنسبة انخفاض تقدر ب 9,91 %، تضمن 100584 شكاية تمت تسوية 53607. منها، وإرجاع أكثر من 2514 أجيرا إلى عملهم بعد فصلهم منه.

كما تم تفادي اندلاع 1227 إضرابا برسم التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 بمختلف القطاعات الإنتاجية مقابل 1312 إضرابا خلال نفس الفترة من سنة 2017.

وفي إطار التتبع اليومي للمناخ الاجتماعي داخل الوحدات الإنتاجية، وضمان التدبير الجيد للنزاعات الناشئة بين طرفي الإنتاج، يتم العمل على تعزيز القدرات المهنية لأعوان تفتيش الشغل، بحيث تم تنظيم عدة دورات تكوينية لفائدتهم في مجال المصالحة.

وفي مجال **تعزيز حكامة تدبير العلاقات المهنية وتحسين المناخ الاجتماعي وضمان استقراره**، وضعت الحكومة البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية

وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، الذي يروم تأهيل ومصاحبة ومواكبة المقاولات والمؤسسات المستفيدة من مسلسل التفاوض المفضي إلى إبرام اتفاقيات شغل جماعية.

وبفضل الانخراط الايجابي والفعال للشركاء الاجتماعيين، **عرف مجال إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية تطورا ملحوظا**، بتسجيل، خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، إبرام 26 اتفاقية شغل جماعية، التي كان لها آثر إيجابي على استقرار المناخ الاجتماعي داخل الوحدات الإنتاجية وتعزيز تنافسيتها الاقتصادية. وبالتالي الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأجراء والمقاولة على حد سواء.

2.مواصلة الحوار الاجتماعي

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لجلالة الملك حفظه الله في الخطاب السامي لعيد العرش 2018 الذي دعا فيه جلالته مختلف الفرقاء إلـــى: "***استحضار المصلحة العليا، والتحلي بروح المسؤولية والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، بما يضمن تنافسية المقاولة ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة بالقطاعين العام والخاص***"، تواصل الحكومة الحوار والتفاوض مع النقابات إلى حين التوصل إلى اتفاق مشترك، إيمانها بأهمية الحوار باعتباره محورا أساسيا في سياستها الاجتماعية وأحد التزاماتها الأساسية بموجب البرنامج الحكومي.

وجدير بالتذكير أن الحكومة بادرت منذ تنصيبها إلى مأسسة الحوار الاجتماعي، حيث تم عقد دورتين لهذا الحوار مع النقابات من أجل تحديد جدول العمل، غير أن الخلاف بقي قائما فيما يخص محور "تحسين الدخل". ومع ذلك فإن الحكومة تستمر في مد جسور التواصل مع الفرقاء الاجتماعيين لمواصلة الحوار الاجتماعي والتوصل إلى اتفاق متوازن بشأنه.

كما أود الإشارة إلى أن الحوار الاجتماعي منتظم عبر فضاءات أخرى وهي الهيئات ثلاثية التركيب التي نصت عليها المعاهدات الدولية ومدونة الشغل والتي تنعقد بانتظام :

- مجلس طب الشغل والوقاية من الأمراض المهنية؛
- مجلس المفاوضة الجماعية؛
- لجنة التشغيل المؤقت؛
- المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل؛
- لجنة تتبع تطبيق المعايير الدولية للعمل.

3.التشاور حول أسس ميثاق اجتماعي

من المعلوم أن الحكومة بادرت منذ تنصيبها إلى إطلاق مشاورات لصياغة ميثاق اجتماعي بما يحقق التماسك والسلم الاجتماعيين، ويرسي قواعد تنمية اقتصادية

واجتماعية متوازنة، مع الاستفادة من رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الموضوع.

وذلك تنفيذا لالتزامها بموجب البرنامج الحكومي، غير أن هذا المشروع في الواقع لا يهم الحكومة لوحدها، بل هو شأن كافة الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وبالتالي فإن إعداده يجب أن يتم وفق مقاربة تشاركية وتشاورية من خلال حوار هادئ ورصين.

وأملنا أن يشكل هذا الميثاق عند إقراره، إطارا تعاقديا لتحديد مجالات الحوار الاجتماعي ومستوياته ومنهجية إجرائه، والتزامات الاطراف وآليات تنفيذ الالتزامات الناتجة عن الاتفاقات الاجتماعية وتسوية الخلافات المترتبة عن ذلك، وإطارا مرجعيا كذلك لبناء التوافقات الكبرى بشأن مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمختلف التحديات الراهنة والمستقبلية لبلادنا.

وفي الختام، فإن الحكومة تواصل جهودها لدعم السلم الاجتماعي سواء، في مستواه العام، عبر مواصلة تنفيذ سياستها الاجتماعية، أو على مستوى تحسين المناخ الاجتماعي بين الفرقاء الاجتماعيين، ودعم كل البرامج الهادفة إلى استقرار العلاقات المهنية واستتباب السلم الاجتماعي، اعتبارا لدور السلم والاستقرار الاجتماعيين في تعزيز جاذبية الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أود التأكيد أن تحقيق التوازن بين السلم الاجتماعي والإقلاع الاقتصادي يتطلب انخراط كافة الشركاء والفاعلين الاجتماعيين، وتغليب المصلحة العامة والتحلي بالمرونة وفضيلة الحوار البناء.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.